

بدايات المدارس الكلامية في الإسلام (*)

مونتغمري وات

بدايات

يحاول هذا البحث، في المmente لتتف المعلومات المتاحة، إلقاء بعض الضوء على التنظيم المبكر للتعليم الكلامي في الإسلام.

أولى النقاط الهامة تظهر في كتاب التبيه للملطي حيث ورد أن ضراراً سبق أبا الهذيل في عقد «المجلس» وفي «علم الكلام» في البصرة⁽¹⁾، وهذا يدل على أنه كان هناك تعليم منظم على يد معلّم واحد على الأقل، كما يدل على أن ذلك التنظيم كان متميّزاً عن رواية الحديث والمناقشات الفقهية وأيضاً عن المدارس النصرانية حيث كانت تُدرّس الفلسفة اليونانية والعلوم. ومع أن ضراراً كان قاضياً فإنه من المسلم به أن المشاركين في ذلك «المجلس» كانوا مسلمين مهتمين بالفكر اليوناني لأهميته ولصلته بالشؤون الإسلامية العقديّة. ولما كان ضرار معتزلياً في نظر معاصريه ومن جاء بعده مباشرة، وبما أن أبا الهذيل قد خَلَفَهُ، فهذا يعني منطقياً أن «مجلس» ضرار كان في بعض النواحي سابقاً للمدرسة المعتزلية في البصرة. ولكن هذا لم يكن مجلس الدرس الوحيد لتلك المواضيع، فهشام بن الحكم مثلاً دَرَسَ في الكوفة، وعلى الأرجح أيضاً في بغداد حيث كانت تدور مناقشات حول الأسئلة

W.M. Watt, Early Islam, Collected articles, 1990 .p.p. 185 - 191

(*) مترجم عن:

(1) كتاب التبيه: 30، وعن ضرار انظر: XLIII، J. van Ess, Dirar b. Amr und die Cahmiya in Der Islam,

1967: 241 - 79; Watt, Formative Period of Islamic Thought, Edinburgh, 1973: 189 - 95.

نفسها في بلاط البرامكة، ولكن يبدو أن «المجلس» في البصرة كان أكثر تكاملاً في التنظيم وأكثر أكاديمية.

النقطة الثانية والهامة تكمن في تبني مجموعة من المعتزلة تعريفاً دقيقاً لكل من ينتمي إلى المعتزلة أو يُستثنى منها. ولقد وردت الإشارة الأولى إلى هذا في كتاب الانتصار للخياط حيث يؤكد أن: أحداً منهم (ويعني الشخص الذي يشارك زملاءه بعض الأفكار) لا يستحق لقب «الاعتزال» ما لم يقل بالأصول الخمسة جميعاً وهي: التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽¹⁾. وتاريخ تأليف هذا الكتاب يعود إلى حوالي 300 هـ / 912 م، ولكن من المرجح أن تلك الأصول الخمسة قد استُنبطت قبل قرنٍ على الأقل. فالقاسم بن إبراهيم الرسي، الإمام الزيدي، والذي توفي سنة 860 م، يصنّف مذهبه حسب مبادئ خمسة مشابهة لمبادئ المعتزلة، على الرغم من أنه يختلف عنهم ببعض النقاط الجوهرية⁽²⁾. كما أن الأشعري، في القسم الأول من كتابه «مقالات الإسلاميين» يعرض الآراء المختلفة لعددٍ من المعتزلة تحت تلك الأصول الخمسة، ولكن الأصولين الأولين يشغلان مائة وإحدى عشرة صفحة فيما تشغل الأصول الثلاثة الباقية اثنتي عشرة صفحة. وهذا يدل على أن تلك الأصول الخمسة قد أصبحت مميزة للمعتزلة في وقت سابق على تزايد الاهتمام بالدقة الفلسفية التي لاحظناها عند الرئيسين الأولين. من ناحية أخرى، وفي الأبيات التي يتبرأ فيها بشر بن المعتز من ضرار وجماعته، نجد أن السبب الذي يقدمه هو أن إمامهم بجهنم بينما إمامه عمرو بن عُبيد⁽³⁾. ولكن علينا ألا نُغرب في استنتاجاتنا من هذا القول. لأنه حتى وإن كانت تلك الأصول الخمسة قد تأسست، فمن المحتمل أن يكون بشر قدّر أن الإشارة إلى الشيخ لها تأثير أكبر على الجمهور العام.

إن قبول تلك الأصول الخمسة (ويدون تحديد للتاريخ) كتعريف للمعتزلة، مع

(1) كتاب الانتصار للخياط، تحقيق: H.S. Nyberg، القاهرة، 1925، ص: 126.

(2) W. Madelung, Der Imam Al - Qasim ibn Ibrahim, Berlin, 1965.

(3) كتاب الانتصار للخياط، ص. 134.

وجود أدلة كآبيات بشر المشار إليها سابقاً، يوحيان بأنه كانت هناك مجموعة رجال يملكون بعض الوعي بهوية مشتركة (لكنها غير فقهية). ولا شك أن تزايد ذلك الوعي بالهوية قد تزامن مع المعارضة المتزايدة لممارسة «علم الكلام». فقد قيل إن هارون الرشيد (786م - 809م) اضطهد بعض المتكلمين أو تلامذة علم الكلام، ولكن من المرجح أن ذلك حصل بسبب التضمينات السياسية لآرائهم وليس فقط لممارستهم علم الكلام. على كل حال، حصل تغيير كبير بعد رجوع المأمون إلى بغداد عام 204هـ / 819م، فقد تولى المعتزلة بعض مناصب الدولة الأكثر أهمية، كما أن سياسة الخليفة فيما يختص بالحننة أو بمحاكم التفتيش فيما يتعلق بالقرآن قد ارتكزت على مذهب المعتزلة. ويبدو أن الحاجة لتعريف المعتزلة آنذاك قد نجمت عن قضيتين: الأولى هي أنه كان من الصعب الدفاع عن المعتزلة لو أن مصطلح المعتزلة كان متداولاً كيومنا هذا؛ أما القضية الثانية فهي أن العلاقة الوثيقة لبعض المعتزلة بدولة الخليفة أدت - على الأرجح - إلى التمييز بين أولئك الذين يوافقون على سياساتهم وأولئك الذين لا يوافقون. من ناحية أخرى، نجد أن بشر المريسي الذي كان يُعدّ أحد كبار الفقهاء في بغداد والمفكر الذي أرسى القاعدة الثقافية لسياسة الحننة⁽¹⁾، وعلى الرغم من أنه كان يُدعى معتزلياً في بعض الأحيان، إلا أنه لم يقبل بالمبدأ الثاني من الأصول الخمسة (العدل بمعنى حرية إرادة الإنسان) كما أنه، مثلاً، لم يُذكر في كتاب «طبقات المعتزلة» (أو المنيّة) لابن المرتضى. والمرجح أن بشر المريسي توفي في نفس العام تقريباً الذي توفي فيه المأمون، أي سنة 218 هـ / 833 م، أو ربما بعده بعام أو عامين، ولكن من المؤكد أن وفاته كانت قبل نهاية الحننة على يد المتوكل حوالي عام 236 هـ / 850 م، ونظراً لوجود عنصر دفاعي في الاصرار على تحديد صارم للمذهب المعتزلي، فلعل فترة قبول هذا التحديد كانت عندما انحطت الأهمية السياسية للمعتزلة بعد نهاية الحننة.

لم يكن لدى المعتزلة وعيٌ بهوية مشتركة فقط، إذ يبدو أنه كان لديهم أيضاً

J. van Ess in ZDMG, CXXVL, 1969, 63; (1)

ولإشارات أخرى عن بشر المريسي، انظر: 9 - 196 Formative Period,

بعض التنظيم في تعليم مناهجهم الفكرية ومبادئهم المميزة⁽¹⁾. ومن المرجح أن الحال كانت هكذا في البصرة، وأن «مجلسهم» هناك كان بالتأكيد استمراراً لمجلس ضرار. فالإشارات إلى «رئاسة» المدرسة تتكرر في النصوص مع أنها - والحق يقال - نصوص متأخرة، والخط التسلسلي كان من أبي الهذيل إلى الشحام إلى الجبائي إلى أبي هاشم. ولقد جاء أن الأشعري كان يقوم مقام الجبائي وأنه لو بقي معتزلاً لخلفه على الأرجح في الرئاسة. أما في بغداد، فالوضع لم يكن بهذا الوضوح. فمع أن بشر بن المعتمر كان المؤسس والرأس الأول، إلا أن أحداً في الجيل التالي لم يتقدم على أحد. ومع أن التواريخ التي أوردها الخياط ليست مؤكدة، فمن المحتمل أنه منذ حوالي نهاية حكم المتوكل، كان بشر رئيس مدرسة بغداد، ولقد خلفه تلميذه الكعبي (والذي يُعرف أيضاً بأبي القاسم البلخي). وهذا الأخير يُعدّ من معتزلة بغداد مع أنه استقر أخيراً في خراسان. ولعل من الجدير بالذكر أنه كان لبشر المريسي في بغداد «مجلسه» الخاص ولكنه قد يكون مجلساً معنياً بالفقه.

أما في المرتبة الثالثة، فهناك نقاط عدة لها صلة بالعلاقة بين المذاهب الفقهية وبين دراسة علم الكلام أو اللاهوت على العموم. ففي حالة أحمد بن حنبل وأتباعه لم يبرز علم الكلام بشكل دقيق وإنما كانت المبادئ العقدية تُناقش والعقائد تتكوّن. وجدير بالذكر هنا أن نفس الأشخاص كانوا يدرسون بل وعلى الأرجح يحاضرون في الفقه وفي الكلام. فمنذ القرن الخامس هـ / الحادي عشر م. وما بعد، يبدو أن معظم متكلمي الأشاعرة كانوا شافعيين في التشريع، ولكن نقاش العلاقات المتأخرة بين ذينك الفرعين خارج عن نطاق هذا البحث. إذ مما لا شك فيه أنه كانت لكل من ذينك الفرعين حتى القرن الخامس هـ / الحادي عشر م. مكانة متميزة نظراً لأنه من غير المؤكد أن الأشعري نفسه كان شافعيّاً⁽²⁾، في حين أن الباقلاني كان مالكيّاً. وعلى الرغم من الباقلاني وربما واحد أو اثنين غيره، لم يكن للمالكية الأوائل علاقة قوية بأية مدرسة كلامية محددة مع أن بعض الفقهاء المالكيين ناقشوا المقولات

(1) انظر: 50 - 217، Formative Period.

(2) قارن: 112، n. 304، 288، Formative Period.

الكلامية واستنبطوا العقائد على غرار أحمد بن حنبل.

أما البرهان الأقوى على وجود اهتمام بالعقائد ومن ضمنها علم الكلام، فنجد في المذهب الحنفي؛ ولكن علينا أن نتذكر أن الحنفية، ولعدة عقود بعد وفاة أبي حنيفة، لم تكن مدرسة تشريع موحدة بل حركة منتشرة تتضمن عدة معلمين يحاضرون في مراكز مختلفة. ولكن من ضمن أتباع المذهب الحنفي كان هناك البعض ممن عارض بقوة منهج علم الكلام كله؛ نجد الدليل على ذلك في عهد هارون الرشيد وربما قبل ذلك بقليل. ومن هؤلاء، أبو يوسف (توفي عام 182هـ/ 798 م) الذي لعب دوراً هاماً في تأسيس المذهب، فقد اتهم ضيراً بالزندقة، وعلى الأرجح بسبب ممارسته لعلم الكلام، وغضب كثيراً عندما أصبح تلميذه بشر المريسي متمسكاً في علم الكلام. كما ورد أن اثنين من قضاة الحنفية، ممن كانت وفاتهما قبل أبي يوسف بعشر أو عشرين سنة، قد هاجما فرقة الجهمية، وهما: إبراهيم بن طهمان قاضي خراسان ونوح بن أبي مريم الجامع قاضي مرو؛ ولكن من الصعب أن نعرف ماذا قصد ذاك الرجلان في ذلك الوقت بالآراء الجهمية⁽¹⁾ فالصيغة الأولى «للفقه الأكبر»، والتي ظن فئسنيك أنها قد تعود لأبي حنيفة نفسه، تشجب إنكار الجهمية لعذاب القبر. ومع أن سبب هذا الاهتمام الخاص بتلك القضية غير واضح، فإن أكثر الآراء احتمالاً هي أنها كانت بطريقة ما مرتبطة بالنقاش حول المصير النهائي للمؤمنين من مرتكبي الكبائر؛ وإذا صح ذلك فهذا يعني ربطها بمبدأ المعتزلة عن «الوعد والوعيد».

لقد جاء أن بشر المريسي أول من قال بخلق القرآن، كما جاء في مصدر حنبلي أنه كان أيضاً أول من نشر «مقالة جهمية»؛ ولكن هذين القولين لا يتعارضان لأن مصطلح «الجهمي» عند الحنابلة يعني أولاً قبول مبدأ خلق القرآن. ولقد تكرر الخلاف العميق مرة أخرى بين أتباع الحنفية حول مسألة علم الكلام، إبان الحقبة. وبما أن الأمر ليس بمستغرب في قضية الأشخاص الذين يسمون أنفسهم «أهل الرأي»، فإننا نجد

(1) قارن المصدر السابق، 143 - 148.

ضمن القضية الذين دبروا الحنة سبعة أحناف على الأقل بما فيهم أحمد بن أبي دؤاد قاضي القضية. كما جاء أن القاضي إسماعيل بن حمّاد، حفيد أبي حنيفة، قبل مقولة خلق القرآن عندما أثارها المأمون أول الأمر، ولكنه ما لبث أن توفي بعد ذلك بقليل (حوالي 212هـ / 827 م). من ناحية أخرى، كان هناك بعض الأحناف الذين عارضوا بشكل صارم العقيدة الرسمية، ومن أبرزهم بشر بن الوليد الكندي الذي عانى إلى حد ما من جراء رفضه إعطاء البيان المطلوب⁽¹⁾.

لسوء الحظ، وعلى الرغم من كل تلك المعلومات عن الحنفية، فمن المستحيل اكتشاف الكثير عن تدريس علم الكلام من قبل أولئك الذين استحسنوه. فمذهب الطحاوي (وقد توفي قريباً من تاريخ وفاة الأشعري ولكن بعد أن طعن في السن) يمثل رأي أولئك الذين لم يستحسنوا علم الكلام⁽²⁾. أما الاتجاهات التي تقيم وزناً أكبر للنقاشات العقلية في المبادئ اللاهوتية «كالوصية» والصيغة الثانية «للفقه الأكبر»⁽³⁾ فإنها مجهولة المصدر؛ كما أن المعاجم المعنية بالسير لا تقدّم معلومات وافية حول علاقة الاستاذ بالتلميذ مع أنها تتضمن أسماء كثيرة وفي غياب تلك المعلومات يمكن الاستنتاج بأن منهج الحنفية في علم الكلام كان يدرس مع الفقه الحنفي. ويبدو أن شيئاً من هذا القبيل حصل في سمرقند حيث نشأت مدرسة الماتريدي الكلامية ولكن حتى في هذه الحالة، ليس لدينا معلومات وافية.

على الرغم من أننا لا نعرف الكثير عن تنظيم التعليم الكلامي الحنفي، إلا أنه من الواضح أنه كان يتم في عدة مدن مختلفة وأن اتصالاً من نوع ما كان موجوداً بينها. فعدد من العقائد الحنفية لا يزال باقياً، وهي تحمل سمات وراثية متشابهة تفصلها عن العقائد الحنبلية والأشعرية⁽⁴⁾، وإحدى نقاط الاحتكاك تتعلق بما إذا كان الإيمان لا

(1) قارن المصدر السابق، 198 وما يليه، 280 - 6، الخ...

(2) قارن المصدر السابق، 132، الخ

(3) A. J. Wensink, *The Muslim Creed*, Cambridge, 1932, 125 - 247.

(4) قارن: 6 - 131، Formative Period.

يزيد ولا ينقص (كما قال أبو حنيفة) أو أنه قابل للزيادة والنقصان. على كل حال، فإن الغموض لا يزال يلف الكثير من الأشياء المتعلقة بدراسة الحنفية لعلم الكلام، ولعل ذلك يعود إلى عادة أعضاء المذهب في سعيهم إلى البقاء مجهولين، فهم مثلاً عَزَوْا العقائد المتأخرة إلى أبي حنيفة نفسه؛ وقد تكون هذه القضية الأخيرة نتيجة الانقسامات الناجمة عن قضية استحسان الخوض في علم الكلام أم لا. إذ كان من المؤكد أن جميع متكلمي الحنفية المعروفة أسماؤهم (بعد القرن الرابع هـ / العاشر م) ينتمون إلى مدرسة المائثريدي في سمرقند⁽¹⁾ ومن جهة أخرى، لا نرى عند الأشاعرة ذكراً لعلم الكلام الحنفي ولا لأفراده المؤلفين إلا في القرن الثامن هـ / الرابع عشر م، حيث شاعت الفكرة القائلة بأن الأشعري والمائثريدي رئيسان متوازيان لعلم الكلام السني. وعلى كل حال، فقد يكون هذا الإغفال لأتباع المذهب الحنفي ناشئاً عن ازدراء الحَضَرين للريفين نظراً لأن المائثريدية لم يأتوا على ذكر الأشاعرة إلا بعد مرور نصف قرن على وفاة الأشعري (في «شرح الفقه الأكبر» المنسوب إلى المائثريدي).

إن العلاقة الوثيقة بين الحنفية والمعتزلة تظهر في حالة بشر المريسِي؛ ولكن هناك بعض الأدلة التي تبين أن تلك العلاقة استمرت لحوالي قرن على الأقل. فالكعبي، أحد رموز المعتزلة في بغداد، كان يُعَدُّ حنفياً في الوقت نفسه؛ كما أن هناك الواقعة الغريبة، وهي أن الأشعري تدّعي الحنفية مثلما تدّعي الشافعية. ومهما يكن من أمر، فليس من المستغرب على تلميذ للجبائي في علم الكلام أن يشهد محاضرات في الفقه يلقيها حنفي؛ كذلك يجوز أن يكون قد شهد في بعض الفترات محاضرات ألقاها شافعي. وعلى كل، فالأمر غامض، إذ لم يرد اسم معلمه الحنفي في حين أن الشافعي الذي ذكره السبكي لم يرد له ذكر في كتاب السبكي «طبقات الشافعية». فإن كان لنا أن نستخلص أية نتيجة في هذا المقام، فهي أن تعاليم المعتزلة في الكلام لم تكن وثيقة الصلة مع أي تعليم للفقه.

أخيراً، يمكن لنا أن نذكر شيئاً عن تطور المدرسة الأشعرية في علم الكلام. فحين

(1) قارن المصدر السابق، 312 وما يليه.

ترك الأشعري المعتزلة، من المفترض أنه لم يقع في التيه؛ كذلك من غير المحتمل أن يكون قد ارتبط بأية مدرسة حنبلية على الرغم من أن آراء الحنبلية كانت تعجبه. من ناحية ثانية، يبدو أن مجموعة من أتباع ابن كُلاب، وقد يكون القلانسي أبرزهم، قد صقلت علم الكلام. ومن المحتمل أن يكون الأشعري قد ارتبط بتلك المجموعة؛ إذ يبدو أنه ألقى بعض المحاضرات في علم الكلام نظراً لأن ثلاثة رجال من الجيل التالي وردت أسماؤهم بوصفهم تلامذة له، وهم بدورهم كانوا أساتذة لثلاثة من الأشاعرة البارزين: الباقلاني وابن فورك والاسفرائيني. وعلى الرغم من هذا التفضيل، فمن المحتمل أنه كان في بعض النواحي تابعاً للقلانسي. فالبغدادى، أحد كتاب الفرق، الذي يُعَدُّ نفسه أشعرياً، يتحدث عن القلانسي على أنه «شيخنا»، ويعتبره في موضع آخر رئيس طائفة أشعرية باستخدامه لعبارة «القلانسي ومن ذهب مذهبه». وحيث يكون الأمر غامضاً جداً، يبدو واضحاً أن القلانسي والأشعري قد درّسا علم الكلام معاً في الفترة نفسها تقريباً. ومن المحتمل - مع أنه لا يوجد دليل على ذلك - أن القلانسي كان أساساً في بغداد في حين أن الأشعري كان في البصرة. ولو كانت هناك في فترة ما طائفتان بارزتان، فلا بد أنهما سرعان ما اندمجتا في واحدة، نظراً لأن المقدسي الجغرافي كتب عام 985م أن الكُلابية ذابت في الأشعرية. كما أن ابن فورك المتوفى عام 406 هـ/1015م، والذي يُعَدُّ كتابه «طبقات المتكلمين» أول مصدر تاريخي عن تاريخ الأشعرية الأول، كتب أيضاً كتاباً يقارن فيه الأشعري مع القلانسي؛ ويمكن الظن بأن هذا الكتاب قاد إلى اعتراف عام بتفوق الأشعري وإغفال القلانسي⁽¹⁾.

انطلاقاً من النقاط العديدة التي أثّرت هنا، يجوز لنا التوصل إلى الاستنتاجات التالية. ففي مدارس المذاهب الفقهية، خاصة المدارس الحنبلية والمالكية وعلى الأرجح المدارس الحنفية المحافظة، لم تكن هناك مناقشات في علم الكلام. ومن الممكن استثناء المدرسة المأثرية لعلم الكلام في سمرقند والتي كانت وثيقة الصلة بمدرسة

(1) قارن المصدر السابق، 288، 311 وما يليه.

التشريع الحنفية؛ ولكن المعلومات عن ذلك قليلة، إذ يبدو أن علم الكلام قد صُقل في مؤسسات منفصلة على الأقل حتى منتصف القرن الخامس هـ/ الحادي عشر م، والمدارس المعتزلية، وربما أيضاً المدارس الأشعرية، مثال واضح على ذلك.

